TRENDS | ترندز
Economic studies | للدراسات الاقتصادية
Trends ekonomi politikaları araştırma merkezi



ورقة علمية

مناطق سيطرة النّظام السّوري: الواقع والتّحدّيات
نظرة اقتصادية

يحيى السيد عمر

فبراير 2022

مركز ترندز للدراسات الاقتصادية

مُؤسَّسة بحثية عِلْمية مستقلّة؛ تهتم بدراسة وتحليل الأحداث الاقتصادية المحلية والإقليمية والعالمية، وتداعياتها على الجوانب السياسية والاجتماعية. يعمل المركز على دراسة تأثيرات الأحداث الاقتصادية على الواقع السياسي والإستراتيجي في سوريا وعموم المنطقة، وتحليل تداعياتها وانعكاساتها. كما يُعنَى المركز بدراسة الواقع الحالي للبنى الاقتصادية الإقليمية والدولية، وتحديد العلاقات فيما بينها بما يُشكّل دعمًا حقيقيًّا لصُنّاع القرار، ويُشكّل قيمة اقتصادية مضافة لرجال وروّاد الأعمال والمهتمين بالشأن الاقتصادي.

TRENDS Economic studies | ترندز للدراسات الاقتصادية
Trends ekonomi politikaları araştırma merkezi

للتواصل مع المركز

info@trendsstudies.org
trendsstudies.org

جميع الحقوق محفوظة لمركز ترندز للدراسات الاقتصادية

فهرس

ملخص 4

مُقدّمة 5

المبحث الأول

الواقع الاقتصادي في مناطق سيطرة النّظام 9

المَبحَث الثّاني

الواقع الاجتماعي في مناطق سيطرة النّظام 24

المَبحَث الثّالث

الوضع الأمني والسّياسي و في مناطق سيطرة النّظام 31

خلاصة واستنتاجات 35

المصادر والمراجع 37

ملخص

تهدف هذه الورقة لدراسة أثر الحرب السّورية على المُؤشّرات الاقتصادية الكُلّية والجزئية وعلى المُؤشّرات الاجتماعية والديمغرافية والخدمات الطّبّية في مناطق سيطرة النّظام السّوري، ولتحقيق هذا الهدف قامت الورقة بدراسة تحليلية لآثار الحرب ورَصْدها من خلال المُؤشّرات العددية، واستنتاج العلاقة بين مُتَغيّراتها، واعتمدت الورقة على منهجيْن بحثيين، هما المنهج الوصفي التّحليلي والمنهج الاستقرائي، وخلصت هذه الورقة إلى أن الحرب السّورية تركت آثارًا واضحة على مُختَلف المُؤشّرات الاقتصادية والاجتماعية، وخلصت إلى أن حكومة النّظام السّوري تمكّنت من تجيير كل العقوبات المفروضة عليه إلى الشّعب السّوري، وهو ما سبّب أزمة اجتماعية واقتصادية تُهدّد استقرار وتماسك المجتمع السّوري في مناطق سيطرة النّظام.

مُقدّمة

سبَّبت الحرب السّورية آثارًا سلبية مباشرة وغير مباشرة على مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتعاني مختلف الجغرافيا السّورية من هذه التّبعات، وإن كان بنِسَب مختلفة، وتدل المُؤشّرات الاقتصادية والاجتماعية على أن مناطق سيطرة النّظام تُعدّ الأكثر تضررًا من النّاحية الاقتصادية والاجتماعية.

وممّا يزيد في قتامة هذا الموقف عدم وجود أي أُفُق للحل، فعلى الرغم من بعض المُؤشّرات السّياسية التي ظهرت في الفترة الأخيرة والتي وَشَت باحتمال وجود توافُق عربي ودولي على إيجاد حلّ للقضية السّورية يضمن بقاء الأسد في السُّلطة، ويُخفّف من حدّة العقوبات الاقتصادية المفروضة على الدولة؛ إلّا أن هذه المُؤشّرات لم تُترجَم على الأرض أبدًا، وبقي الوضع كما هو.

وعمومًا فإن الأوضاع السَّلبية في مناطق سيطرة النّظام ليست ثابتةً، بل مُتغيِّرة باستمرار، ولكن باتّجاه الأسوأ، فنِسَب الفقر والبَطالة في ارتفاع مستمر، والتّضخُّم وارتفاع مستوى الأسعار في ارتفاع أيضًا، كل هذه المظاهر السَّلبية، والتي تخص الجانب الاقتصادي بدأت تجد لها انعكاسًا على الواقع السّياسي في البلاد، وهذا الأمر متوقَّع وطبيعيّ؛ فالمُؤشّرات الاقتصادية لا يمكن فَصْلها من النّاحية التّطبيقية عن المُؤشّرات السّياسية، فالواقع الاقتصادي المتردّي يسبّب حنقًا سياسيًّا، وهذا ما تم ملاحظته في عدّة مواقف اجتماعية تتداخل بها السّياسة بالاقتصاد.

في هذه الورقة سيتم تسليط الضوء على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في مناطق سيطرة النّظام.

أهمية الورقة

تظهر أهمّية الورقة من خلال النّقاط التّالية:

• ضرورة تحديد التّبِعات الاقتصادية للحرب على مناطق سيطرة النّظام السّوري.

• ضرورة تحديد التّكلفة الاقتصادية والاجتماعية للحرب المباشرة وغير المباشرة في مناطق سيطرة النّظام.

• أهمّية تحديد القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأكثر تضرُّرًا من الحرب في مناطق سيطرة النّظام.

• ضرورة تحديد المحاور والقطاعات الواجب الاهتمام بها من منظور مستوى الضَّرَر الذي لحقها.

أهداف الورقة

تهدف الورقة لتحقيق الأهداف التّالية:

• تحديد منهجية علمية واقتصادية واضحة لقياس الآثار الحقيقية للحرب في مناطق سيطرة النّظام لا سيَّما على أفراد الشَّعب السّوري.

• دراسة الآثار الاقتصادية للحرب في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية التي لم تَحْظَ بالاهتمام المطلوب سابقًا، لا سيَّما على المستوى الاجتماعي.

الإشكالية البحثية

أفرزت الحرب السّورية خلال سنواتها التي زادت عن العَشْر آثارًا سلبية طالت مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسّياسية والأمنية، وعانت مختلف الجغرافيا السّورية من هذه المُفرَزات وإن كان بنِسَب متفاوتة، وفيما يَتعَلَّق بمناطق سيطرة النّظام السّوري والتي تُعدّ الأوسع جغرافيًّا والأكثر كثافةً سكانية عانت بشكلٍ مباشر من مُفرَزات الحرب، ويُشكِّل البُعْد الاقتصادي المَظْهَر الأكثر وضوحًا لناحية تأثُّره بالحرب؛ وتُشَكِّل دراسة آثار الحرب على الوقع الاقتصادي والاجتماعي والأمني والمناخ الشَّعبي العام الخطوة الأولى في تحديد تَبِعات الحرب، وفي

تحديد مُتطلّبات الدّعم لاحقًا، ولكن وعلى الرّغْم من وضوح آثار الحرب في مُختَلف القطاعات في مناطق سيطرة النّظام إلّا أنّه وحتى الآن لا توجد منهجية واضحة في قياس نتائج الحرب في مناطق سيطرة النّظام، وانطلاقًا من هذا الواقع تقوم هذه الورقة على الإشكالية البحثية التّالية: "ما أثر الحرب على المُؤشّرات الاقتصادية والاجتماعية والصّحّية في مناطق سيطرة النّظام؟".

تظهر أهمّية هذه الإشكالية البحثية من خلال أهمّية قياس المُؤشّرات ومقارنتها بنظيرتها قبل الحرب، فهذا التّحديد والقياس يُعدّان بالغا الأهمّية لناحية تحديد الأثر الاقتصادي والاجتماعي للحرب، وتحديد التّكْلفة الاقتصادية والاجتماعية لها، لا سيما أن تكلفة الحرب الاقتصادية والاجتماعية تُعدّ من المفاهيم بالغة الأهمّية في قضية توقُّع اتّجاهاتها المستقبلية.

فرضيّات الدّراسة

تنطلق هذه الورقة في معالجتها لمشكلتها البحثية من عدّة فرضيّات هي:

- الفرضية الأولى: سبَّبت الحرب آثارًا اقتصادية حادّة على المُؤشّرات الاقتصادية الكُلّية والجزئية في مناطق سيطرة النّظام.
- الفرضية الثّانية: سبَّبت الحرب آثارًا اجتماعية حادّة على المجتمع السّوري في مناطق سيطرة النّظام.
- الفرضية الثّالثة: سبَّبت ممارسات النّظام وتجيير العُقوبات على الشَّعب السّوري تغيُّرًا في المناخ الشَّعبي العام في البيئات الاجتماعية المُؤيِّدة له.

منهجية البحث

لاختبار صحّة فرضيّات الدّراسة ستعتمد الورقة على خليط من مناهج البحث، وفيما يلي تبيان للمناهج البحثية التي ستعتمدها الورقة.

- منهج التحليل الوصفيّ: يقوم هذا المنهج في جَوْهره على جمع البيانات الكَمّية والنَّوعية ذات الصِّلة بمُتَغيّرات الدّراسة، وهنا وفي هذه الدّراسة سيتم جمع البيانات

الاقتصادية والاجتماعية التي توضّح أثر الحرب الاقتصادي والاجتماعي في مناطق سيطرة النّظام، واستنتاج العلاقات الرّابطة للمُؤشّرات الاقتصادية والاجتماعية.

- **المنهج الاستقرائي**، ويعتمد هذا المنهج على الاستدلال الذي ينتقل من الجزئي إلى الكُلّي، بمعنى الحُكْم على الكُل بما يوجد في الجزئيّات، بحيث يكون الاستنتاج الجزئي مَدخلًا للتَّعميم الكُلّي.

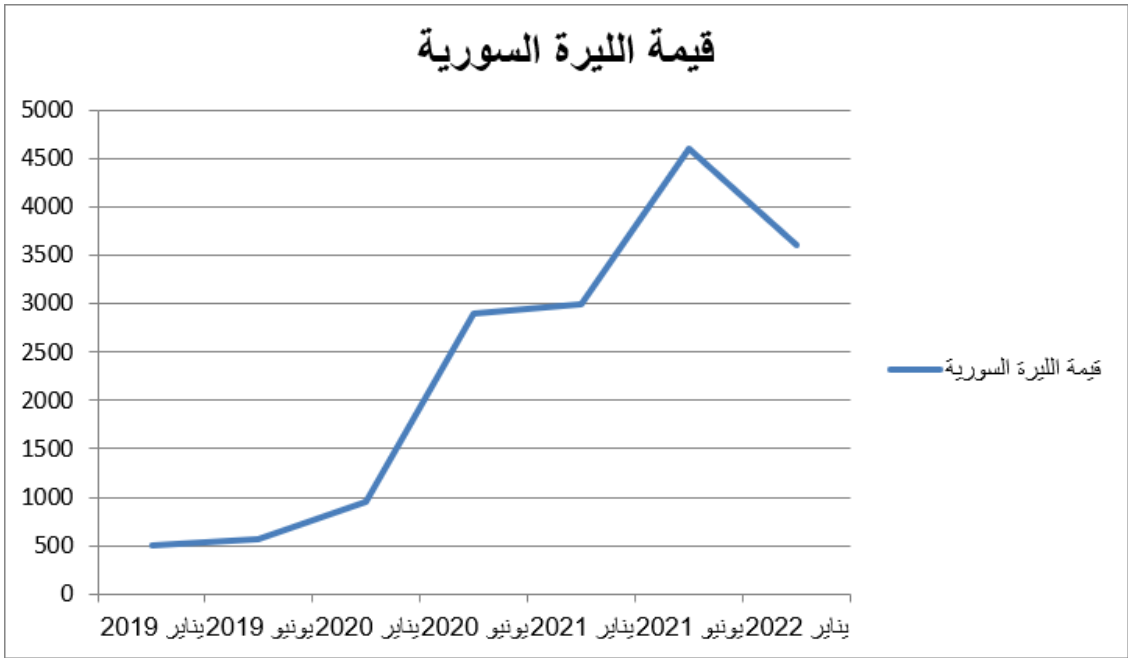
المبحث الأول

الواقع الاقتصادي في مناطق سيطرة النّظام

شهدت سوريا عمومًا بعد عام 2011، وتحديدًا بعد عسكرة الوضع بشكلٍ عامّ، لا سيما بعد التّعامُل العسكري المُفْرِط مع الشَّعب الذي انتفض على النّظام الحاكم، وهذه الرَّد العسكري الذي خلَّف مئات آلاف القَتْلَى أدَّى لتوجيه الوضع العام للعسكرة الكاملة، وتعقَّد الأمر بعد تدخُّل أطراف إقليمية ودولية في القضية السّورية وتحوَّل الوضع في سوريا نتيجة هذه المُعْطيات لحرب داخلية سبَّبت تدهورًا حادًّا في مُختَلف جوانب الحياة، وظهر هذا الأمر على المستوى الاقتصادي بشكلٍ مُباشِر، إلّا أن التّراجُع في واقع المُؤشّرات الاقتصادية كان بشكل مضبوط ومستقر نسبيًّا، إلّا أنَّه ومنذ عام 2019 شهد الاقتصاد السّوري واقتصاد النّظام السّوري على وجه الخصوص هبوطًا حادًّا، وذلك على مختلف المستويات، فمُؤشّرات الاقتصاد الكُلّي والجزئي شهدت شبه انهيار تام، وهو ما انعكس بشكلٍ مُباشِر على المُؤشّرات الاجتماعية، وفي هذا المبحث نسلِّط الضوء على المُؤشّرات الاقتصادية في مستواها الكُلّي والجزئي.

الواقع النَّقدي في مناطق سيطرة النّظام

شهدت اللّيرة السّورية منذ بدايات الحراك الشَّعبي عام 2011 تراجعًا في قيمتها، إلّا أنَّها منذ عام 2020 شهدت سقوطًا حادًّا، فخلال أشهر قليلة خسرت أكثر من 300 % من قيمتها، وفي الشَّكل البياني التالي توضيح لمُعدَّل تغيُّر قيمة اللّيرة السّورية خلال السَّنوات الأخيرة من عمر الحرب السّورية.



شكل بياني 1: تغير قيمة اللّيرة السّورية أمام الدولار الأمريكي، المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى بيانات موقع اللّيرة اليوم.

من الشّكل البياني أعلاه يتّضح الانهيار السريع في قيمة اللّيرة السّورية لا سيما بعد عام 2019، وهذا التّراجُع الحاد ترك آثاره المباشرة على مختلف القطاعات، ومن المُؤشّرات التي تأثّرت بشكلٍ مُباشِر بهذا التّراجُع مستويات الدّخل التي شهدت تراجعًا حادًّا متناسبًا مع مُعدّل تراجع اللّيرة السّورية، ففي عام 2011 كان وسطي أجور العاملين في مُؤسّسات الدّولة السّورية 300 دولار شهريًّا، وشهد هذا المُعدّل تراجعًا متسلسلًا ليشهد انهيارًا بعد عام 2019، وعلى الرغم من الزيادات العديدة التي شهدها مُعدّل الأجور والرّواتب؛ إلّا أنّها عجزت عن مواكَبة التّضخُّم المتسارع، فمع مطلع عام 2022 لم يكن مُتوسّط الأجور والرّواتب للعاملين في مُؤسّسات النّظام يتجاوز 30 دولارًا شهريًّا، وهو ما سبّب تصاعدًا واضحًا في مُعدّلات الفقر في مناطق سيطرة النّظام.

موارد النّظام المالية

شهدت موارد النّظام المالية تراجعًا حادًّا منذ بدايات الحراك الشّعبي، وهو ما سبّب

تآكلًا حادًّا في موارد الخزينة العامة، وانعكس على سياسات تقشفية حادّة أنهكت السّوريّين، فالموارد الرئيسة للنظام إما خارج سيطرته كآبار النفط والغاز التي تخضع لسيطرة "قسد" تحت الرّعاية الأمريكية، وحتى تلك الموارد الخاضعة لسيطرة النّظام من النّاحية الجغرافية؛ إلّا أن إيراداتها لا تعود لخزينته، بل تمّت السّيطرة عليها مِن قِبَل الحُلفاء السياسيّين لا سيما الحليف الروسي، فقد وقّعت حكومة النّظام اتّفاقات طويلة الأجل مع شركات روسية لإدارة بعض المرافق الحيوية في البلاد، وهو ما سبَّب خسارة حادّة لموارده، فعلى سبيل المثال تم توقيع اتفاقية مع شركة "STG Stroystransgas" الروسية لإدارة مينائي اللاذقية وطرطوس(1).

ومدة هاتين الاتفاقيتين 49 عامًا، كما استحوذت روسيا على معمل الأمونيا ومعمل السماد الفوسفاتي شرقي حمص(2)، بالإضافة لعقود غير مُعلَنة في مجال استثمار معامل الغاز شرقي حمص، هذا فيما يَتعَلَّق بالاستحواذ الرّوسي على البِنَى التّحتية وموارد الطّاقة في مناطق سيطرة النّظام، وفيما يَتعَلَّق بإيران والتي لم تتمكَّن من مُنافَسة روسيا على موارد الطّاقة فاتجهت للاستحواذ على الموارد الزّراعية، ففي مطلع العام الحالي 2022 تَمكَّنَت من الحصول على عَقد لاستثمار ثاني أكبر مبقرة في سوريا، والتي تقع في محافظة طرطوس وتُقدَّر مساحتها بـ 275 هكتارًا، وذلك مقابل 200 ألف دولار سنويًّا، بالإضافة لعُقود استثمار أخرى مُجْحِفة بحَق الدَّولة السّورية(3)، وكل هذه العقود سبَّبت تآكلًا في موارد النّظام، الأمر الذي سبَّب مزيدًا من سياسات التقشُّف.

وعمومًا قام النّظام بالتأقلم مع شُحّ الموارد من خلال تجيير هذا الأمر، ونقله إلى السّوريّين وذلك من خلال الإجراءات التّالية:

1. دمشق تؤكد أن شركة روسيّة ستستثمر مرفأ طرطوس لمدة 49 عامًا، فرانس 24، 25 أبريل 2019م، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/cIOSm

2. عقد استثمار الأسمدة في سوريا مِن قِبَل الروس يبدأ حَيّز التنفيذ، عنب بلدي، 26 فبراير 2019م، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/KZcsG

3. استثمار لمدة 25 عامًا .. النّظام يبرّر تسليم إيران ثاني أكبر مبقرة في سوريا، وكالة شام الإخباريّة، 22 يناير 2022، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/Xpbto

• سياسة تقشُّف حادّة: ومنع استيراد العديد من المواد الأساسية والكمالية، الأمر الذي انعكس على شُحّ المواد في السّوق، وتراجع العرض في ظل تصاعد الطلب، وهو ما سبَّب تحفيزًا للتَّضخُّم المرتفع أساسًا.

• تراجُع نِسْبي عن سياسة الدَّعم: وذلك من خلال تقليل الإنفاق على الموادّ المدعومة كالخبز والمحروقات، وترشيد الإنفاق هنا تم على جانبين، الأوَّل الكَمّية والثاني السِّعر، فتم تقليل الكَمّيات المتاحة للاستهلاك من الخبز والمحروقات(1)، والكَمّيات المُقنَّنة لا تكفي الاستهلاك الفردي والأسري ممّا سبَّب شللًا في حركة البلاد، كما تم رفع أسعار غالبية المواد المدعومة، وهذا الأمر ترك آثارًا اجتماعية واقتصادية حادّة، وهذا الأمر تظهر آثاره وخطورته من كون المجتمع السّوري تم توجيهه اقتصاديًّا منذ عقود على سياسة الدَّعم، وسياسة الدَّعم هذه تظهر كجزء من العَقْد الاجتماعي السّوري، والتي تظهر من خلال أجور ورواتب مُتدنّية نسبيًّا مقابل تقديم مواد أساسية للاستهلاك بأسعار مدعومة تناسب مستوى الدَّخل السّائد، ولذلك فإنَّه وعند رفع الدَّعْم تم الإخلال بشروط العَقْد الاجتماعي مِن قِبَل الحكومة، وهو ما قد يكون له تداعيات سلبية اجتماعيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا وحتى أمنيًّا.

• الإفراط في الاعتماد على الضرائب: بالغت مُؤسّسات النّظام في الاعتماد على الضَّرائب لتغطية قلّة الموارد وعجز الموازنة، وهذه الضرائب تتوزع على الضرائب المباشِرة وغير المباشِرة، ومن هذه الضَّرائب قانون البيوع العقارية الذي فرضته حكومة النّظام مؤخرًا(2)، ولا بد من الإشارة إلى أن الضَّرائب غير المباشرة لا تحقِّق العدالة الاجتماعية وتزيد من حدّة الفوارق الاجتماعية في المجتمع السّوري في مناطق سيطرة النّظام.

1. الخبز.. سلسلة إجراءات وتخفيض دعم مستمر، قاسيون، 12 مايو 2021، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/PVcGr

2. "قانون البيوع العقاريّة" في سوريا: تشبيح ضريبي على أملاك المواطنين، جريدة السَّفير، العدد 460، 14 سبتمبر 2021م، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/hK1vG

• فَرْض رسوم جديدة ومرتفعة القيمة: في ظل شُحّ الموارد المالية تسعى الإدارة المالية في حكومة النّظام لفرض رسوم جديدة أو زيادة قيمة الرُّسوم القديمة، فتكلفة إصدار جواز السَّفر في مناطق سيطرة النّظام تبلغ 300 دولار، وفي الخارج عن طريق السِّفارات تبلغ 800 دولار(1). كما قامت إدارة لهجرة لدى النّظام بفرض تصريف 100 دولار بسعر تصريف يقل عن السِّعر الحقيقي على السّوريّين القادمين من الخارج(2). كما تم فتح باب للبدل النَّقدي للرّاغبين بالإعفاء من الخدمة العسكرية في جيش النّظام، وذلك بقيمة للمسافرين تفوق 11 ألف دولار، وفي مناطق سيطرته بمبلغ يتجاوز 4 ملايين ليرة سورية(3). ومن خلال هذه الإجراءات تمكَّنت حكومة النّظام من تحقيق موارد مالية لتغطية احتياجاتها الرئيسة، ولكنَّها أدَّت لعزيز الفوارق الطبقية في المجتمع السّوري، فقرار البدل النَّقدي للخدمة العسكرية أدَّى لإعفاء الأغنياء والموسرين وحَصْر الخدمة العسكرية بالفقراء غير القادرين على تحمُّل هذه التّكاليف.

مستوى الأجور

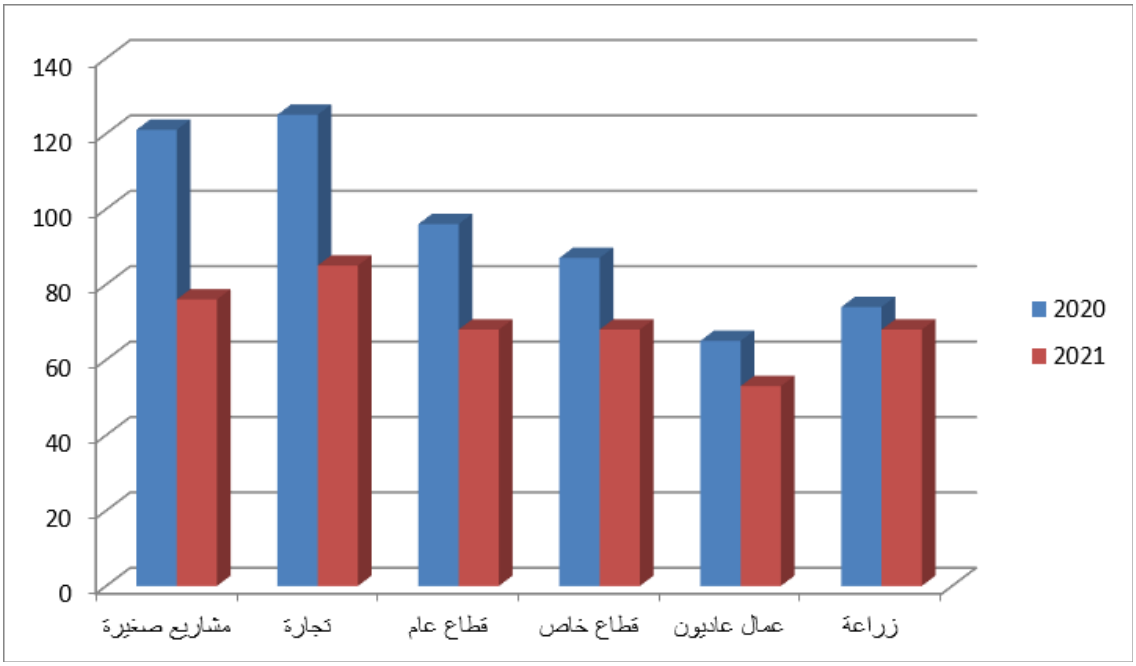
شهد مستوى الأجور في مناطق سيطرة النّظام تدهورًا حادًّا، وذلك على مستوى أجور الموظَّفين الحكوميّين أو على مستوى المهن والأعمال الحُرّة، فمختلف المهن لا تتجاوز أجورها الشهرية 100 دولار في أفضل الأحوال، وعمومًا فإن مستويات الأجور تشهد تدهورًا مستمرًّا، فهي لا تقف عند المستوى الحالي، وهذا مُؤشّر خطير للغاية، وله انعكاسات اجتماعية وحتى سياسية، فعلى سبيل المثال كان مستوى أجور موظَّفي المُؤسّسات الحكومية عام 2020 ما يقارب 96 دولارًا شهريًّا، وانخفض في مطلع عام 2021 إلى 68 دولارًا شهريًّا، وفي نهاية عام

1. النّظام السّوري يطرح جواز سفر للمستعجل بثمانية أضعاف رسوم جواز السَّفر العادي، العربي الجديد، 24 نوفمبر 2021، متاح على الرابط: https://cutt.us/LrkMk

2. تعديل على قرار "تصريف 100 دولار" عند دخول سوريا.. ما الجديد؟، تلفزيون سوريا، 7 أبريل 2021، متاح على الرابط: https://cutt.us/rRls5

3. النّظام يقر البدل الداخلي للخدمة العسكريّة ويقلّص مدة سنوات الخارج، السوريّة نت، 8 نوفمبر 2020، متاح على الرابط: https://cutt.us/1UuBo

2021 لم يكن أجر الموظّف في مُؤسّسات النّظام الرسمية يتجاوز 30 دولارًا(1)، وفي الشّكل البياني التالي توضيح لمستوى الأجور السّائد ومقارنة بين عامي 2020 و 2021:



شكل بياني 2: تغيُّر مستوى الأجور في قطاعات العمل المختلفة في سوريا بين عامي 2020 و 2021، المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى بيانات: Comparative overview, Socio-economic and poverty comparison, Humanitarian Needs Assessment Programme (HNAP) Syria

من الشّكل البياني أعلاه يتّضح بشكلٍ جليّ أن مستويات الأجور شهدت تراجعًا واضحًا بين عامي 2020 و 2021. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن مستويات الأجور في عام 2021 تم قياسها في شهر يناير، ولاحقًا في ذات العام شهد مستوى الأجور تدهورًا جديدًا بفعل تدهور قيمة اللّيرة السّورية.

الموارد النفطية في مناطق سيطرة النّظام

تُعد سوريا قبل عام 2011 من الدّول المتوسطة في مُعدّل إنتاج النفط، فكَمّية النّفط المُنْتَجة مَحلّيًّا كانت تكفي للاستهلاك المحلّي مع تصدير جزء من الإنتاج، وبدأ إنتاج سوريا من النّفط بشكل فِعْلي عام 1968، وتم استثماره بشكل وطني

1. Comparative overview, Socio-economic and poverty comparison, Humanitarian Needs Assessment Programme (HNAP) Syria, 2021, p 4.

مع مساعدات تقنية من الاتّحاد السّوفيّيتي سابقًا، وفي عام 1980 تم الاستعانة بخبرات دولية وتأسيس شركة الفرات للنّفط كشراكة بين الشّركة السّورية للنفط وشركة شل للنفط، وبعد الاستعانة بالخبرات الدولية شهد الإنتاج النفطي السّوري طفرةً واضحةً فارتفع حتى 600 ألف برميل في اليوم وذلك حتى عام 2003(1)، ومنذ عام 2003 حتى عام 2011 تراجع إنتاج البلاد من النّفط ليبلغ 390 ألف برميل في اليوم، وذلك عشية الحرب(2)، وفي ظل تصاعد العمليّات العسكرية لا سيما بعد عام 2013 تراجع الإنتاج النفطي في البلاد لا سيما الإنتاج العائد للنظام، فلم يتجاوز الإنتاج العائد للنظام أكثر من 24 ألف برميل في اليوم(3). وذلك من بعض الآبار شرقي حمص، وذات الأمر انسحب على الإنتاج الغازي، فغالبية الآبار النّفطية والغازية تقع خارج حدود السّيطرة الجغرافية للنظام، وعمومًا تقاسمت الأطراف الدولية المتنازعة في سوريا الموارد النفطية، فالولايات المتّحدة الأمريكية، ومن خلال وكلائها في المنطقة الشّمالية الشرقية والمتمثلة بقوّات "قسد" تستحوذ على غالبية الإنتاج السّوري من النفط.

هذا فيما يَتعَلَّق بالإنتاج الحالي للنّفط السّوري الموزع بين مناطق النزاع، أمّا فيما يَتعَلَّق بالإنتاج المستقبلي المتوقَّع لا سيما في المياه الإقليمية السّورية، والتي كان يُعوّل عليها في تمويل عملية إعادة الإعمار المُرتقبة، لكن وفقًا للمعطيات الحالية فإن روسيا وقّعت عدّة عقود للاستحواذ على هذه المكامن(4). وهو ما يُعدّ خسارة إضافية للدولة السّورية، ومِن المُلاحَظ هنا أن حكومة النّظام قامت بتجيير هذا الواقع على الشّعب السّوري، من خلال أزمات حادّة في مختلف

1. سعيفان، سمير. دمار قطاع الطاقة في سوريا خلال الحرب، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 29 يونيو 2021، متاح على الرابط: https://cutt.us/Btuhy

2. رفول، رياض، وآخرون. تاريخ عقود الخدمة في سورية، كتاب غير منشور، 2014.

3. باتر، ديفيد. إشعال الصّراع: حرب النّفط والغاز في سوريا، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 2016، متاح على الرابط: https://cutt.us/bhr94

4. سوغولوف، نيكيتا. الأهداف الطاقوية لروسيا في سوريا، معهد واشنطن للدراسات، 30 أغسطس 2017، متاح على الرابط: https://cutt.us/PrLzU

قطاعات الطّاقة، فتم تقنين كمّيات الوَقود الممنوحة للسَّيّارات العامّة والخاصّة، فالمُخصَّصات الشَّهرية للسّيارة الخاصّة لا تتجاوز 80 لترًا من البنزين شهريًّا، وسيّارات النقل العام 300 لتر شهريًّا(1).

وهذه الكميّات لا تغطي أكثر من 40 % من الاحتياجات الحقيقية، وهو ما أدخل البلاد بحالة شلل شِبه تام، وذات الأمر ينسحب على وقود التدفئة، لا سيما أن "المازوت" يُعدّ الوقود الأهم للتدفئة في سوريا، فالعائلة الواحدة لا تستلم أكثر من 50 لتر طيلة فصل الشتاء(2)، وهذه الكَمّية لا تكفي أيامًا قليلة، وهو ما فاقَم المعاناة لدى السّوريّين في مناطق سيطرة النّظام، والدَّليل على هذا الأمر وفاة شابّة في قرية قرب مسقط رأس الأسد في مدينة القرداحة نتيجة البرد الشَّديد وعدم وجود أي وسيلة من وسائل التدفئة(3). وفي ذات المحور تعيش مناطق النّظام شحًّا حادًّا جدًّا في الكهرباء، بحيث لا تتجاوز ساعات التزويد بالكهرباء أكثر من 4 ساعات كل 24 ساعة(4)، لذلك وفي ظل شُحّ حوامل الطّاقة والتي ترتبط بشكلٍ مباشر بأزمة النفط في مناطق سيطرة النّظام؛ فإن عجلة الإنتاج في شبه توقُّف، وفي ذات الوقت أدخلت البلاد بحالة شَلل شِبْه كامل.

وفي ظل أزمة النّفط الخانقة، والتي انعكست سلبًا على كل جوانب الحياة في مناطق سيطرة النّظام تمكّنت إيران من استغلال هذه الأزمة لتحقيق مكاسب من خلال تسويق جزء من إنتاجها النّفطي إلى حكومة النّظام لا سيما في ظل العقوبات الدولية على إيران، والتي منعتها من تصدير نفطها، فاتفقت إيران مع حكومة النّظام خط ائتماني بقيمة مليار دولار سنويًّا يغطّي هذا الخط جزءًا من

1. تحديد كميات استهلاك البنزين اليوميّة يفاقم معاناة سائقي السيارات في دمشق، فرانس 24، 10 فبراير 2019، متاح على الرابط: https://cutt.us/od48n

2. سوريا.. المازوت "الحر" عبر البطاقة الذكية بدءًا من الأسبوع القادم، تلفزيون سوريا، 22 يناير 2022، متاح على الرابط: https://cutt.us/L1Eqi

3. وفاة طالبة جامعية في "القرداحة" بسبب البرد الشديد، صحيفة جسر، 25 يناير 2022، متاح على الرابط: https://cutt.us/w4oLB

4. أزمة كهرباء غير مسبوقة في سوريا والنظام يدفع الصناعيين إلى الهجرة، الجزيرة، 16 أغسطس 2021، متاح على الرابط: https://cutt.us/taEzX

احتياجات النّظام من النفط(1)، إلّا أن هذه الكَمّيات لم تنجح في تغطية إلّا جزء بسيط من احتياجاته.

البَطالة

شهدت مُعدَّلات البَطالة في مناطق سيطرة النّظام ارتفاعًا حادًّا لا سيما بعد عام 2019، وذلك تبعًا لعدّة أسباب منها انهيار قيمة اللّيرة السّورية، ممّا أدّى لتراجع مستوى الإنتاج إضافةً لارتفاع نسبة التّضخُّم لمُعدَّلات قياسية، وهو ما أدّى لتراجع مُعدَّل الإنتاج، والذي انعكس بشكلٍ مُباشِر على مُعدَّل التشغيل فارتفعت مُعدَّلات البَطالة، ومن الملاحظ هنا عدم وجود أرقام دقيقة لمُعدَّلات البَطالة في عموم سوريا وفي مناطق سيطرة النّظام على وجه التحديد، ولكنها وفقًا لأكثر الأرقام تفاؤلًا لا تقل عن 65 %، وهي نسبة خطيرة، فوَفْقًا لمُنَظَّمة العَمَل الدّولية فإن مُعدَّل البَطالة في سوريا يتَراوَح بين 50-70 %(2).

أثر الحرب على الموازَنة العامّة

أثَّرت الحرب بشكلٍ واضح على الموازَنة العامّة لحكومة النّظام السّوري، والتي شهدت تدهورًا مطردًا في قيمتها الحقيقية بالدولار، فمن خلال تتبُّع تاريخ الموازنات السّورية منذ عام 2011 يمكن ملاحظة أنّها متصاعدة باستمرار، ولكن هذا التّصاعد في قيمتها الاسمية باللّيرة السّورية، ولكن من ناحية قيمتها الحقيقية بالدولار الأمريكي فهي متناقصة باستمرار، فموازَنة عام 2011 بلغت 835 مليار ليرة، بينما موازَنة عام 2011 بلغت 8,500 مليار، أي بزيادة تبلغ 10 أضعاف عن موازَنة 2011، لكن هذه الزيادة ليست حقيقية، فمن ناحية القيمة بالدولار هي أقل من نظيرتها بشكلٍ حادّ.

1. الخالدي، سليمان، وآخرون. سوريا تصادق على خط ائتمان جديد بمليار دولار من إيران، وكالة رويترز، 8 يوليو 2015، متاح على الرابط: https://cutt.us/M2WWA

2. الجُمْهورية العَرَبية السّورية، مُنَظَّمة العَمَل الدَّوْلية، بَيانات العَمَل، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/wqQt0

من أسباب تآكل الموازَنة السّورية تآكُل موارده المالية، فالنّظام خسر ما يقارب 83 % من موارده المالية بسبب تراجع الإنتاج النفطي، إضافةً لتراجع الإنتاج الزّراعي لا سيَّما القمح، وتراجع الإنتاج الصّناعي والتّصدير، وزيادة فاتورة الاستيراد، فاقتصاد النّظام خسر غالبية موارده وبات يعتمد بشكل كبير على مساعدات الحلفاء وعلى التمويل بالعجز، ومن أسباب تآكُل الموازَنة العامّة أيضًا نمو اقتصاد الحرب في مناطق سيطرة النّظام، فبعض الموارد باتت تنتهي في جيوب الميليشيّات التابعة للنّظام، لا سيما العوائد المتحصّلة عن التّهريب وإتاوات الحواجز وغيرها، فهذه العوائد لا تدخل في الموازَنة، بل تُستخدَم في تمويل أنشطة الميليشيات؛ فموازَنة النّظام بفعل العوامل السّابقة شهدت ارتفاعًا مطّردًا في قيمتها باللّيرة السّورية نتيجة التّضخُّم، فلا يمكن القول في ظل تراجع الموارد أن الموازَنة في نُمو، فالحقيقة أنّها في ضمور، وهي موازَنة انكماشية، فموازَنة عام 2021 وفقًا لسعر صرف السّوق الموازي يبلغ 2,8 مليار دولار، بينما موازَنة عام 2011 بلغت 16,7 مليار دولار.

لذلك يمكن القول بأن موازَنة 2021 أكبر بعشرة أضعاف من موازَنة 2011 من ناحية قيمتها باللّيرة السّورية، إلّا أنها أقل منها بالدولار بنسبة 84 %؛ تدل المقارنة بين القيمة الحقيقية في الموازَنة بين عامي 2021 و2011 على تراجع الإنفاق الحكومي على الفرد بنسبة 70 %، إلّا أن هذه المقارنة ليست صحيحة بالمطلق، وذلك كون عدد الأفراد الذي تنفق عليهم حكومة النّظام انخفض بشكلٍ واضح، ففي عام 2011 كانت تنفق على 23 مليون فرد؛ إلا أنها حاليًا لا تنفق إلا على الأفراد ضمن نطاق سيطرتها، وبالتّالي فقيمة الإنفاق على الفرد أكثر من 70 %؛ من خلال التّدقيق في تفاصيل الموازَنة العامّة لحكومة النّظام يمكن ملاحظة أرقام ضَخْمة للإنفاق، فموازَنة عام 2021 خصّصت مبلغ 2,700 مليار ليرة سورية للمشتقات النفطية وحوامل الطّاقة، وللخبز 700 مليار ليرة وللكهرباء 1,800 مليار ليرة، إلّا أن هذه الأرقام لا تعكس الحاجة الحقيقية في مناطق سيطرة النّظام،

فعلى سبيل المثال تبلغ فاتورة استيراد القمح 400 مليون دولار(1)، بما يعادل 1,200 مليار ليرة(2)، بينما الرقم المخصَّص في الموازَنة 700 مليار، والأمر ذاته ينسحب على باقي تفاصيل الموازَنة، وبالتّالي يُتوقع أن تشهد الخدمات الأساسية تراجعًا واضحًا؛ هذا فيما يَتعَلّق بالاستثمار الجاري، بينما نسبة تمويل الأنشطة الاستثمارية لم تتجاوز 18 %، وهذا يوضّح بشكلٍ جليّ أن غالبية الموازنات موجَّهة للإنفاق الجاري، وهذا ما يؤكّد حاجة النّظام لغالبية موارده في تأمين الحدّ الأدنى من الخدمات، وبالتّالي فتمويل إعادة الإعمار استبعد في المدى المنظور؛ ولتوضيح مقدار التّغيُّر في قيمة موازنات النّظام الحقيقية في السَّنوات الأخيرة مقارنة مع موازَنة عام 2011 نُبيّن هذا التغيُّر في الجدول التّالي:

العام	الموازَنة بالليرة السّورية	الموازَنة بالدولار
2011	835 مليار	16,7 مليار
2018	3,187 مليار	6,9 مليار
2019	3,890 مليار	7,7 مليار
2020	4,000 مليار	4,3 مليار
2021	8,500 مليار	2,8 مليار

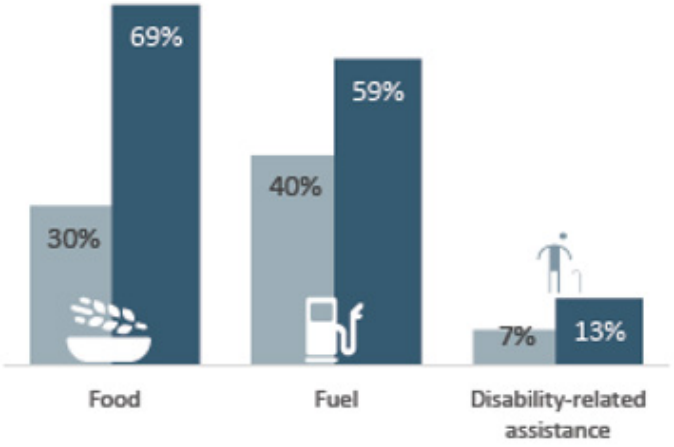
نسبة العجز في تأمين الاحتياجات الأساسية

تشهد مناطق النّظام تراجعًا حادًّا في توفير المواد الرئيسة، وذلك تبعًا لعدّة أسباب؛ منها العقوبات الدولية على مُؤسّسات النّظام الرَّسمية والعقوبات على أشخاص طبيعيّين واعتباريين متعاونين مع النّظام، إضافةً للعقوبات على القطاع المالي

1. سوريا بحاجة لاستيراد ما يصل إلى 200 ألف طن قمح كل شهر، رويترز، 18 أكتوبر، 2020، متاح على الرابط: https://cutt.us/e1aZD

2. تم حساب هذه القيمة بناءً على سعر الصرف في عام 2021 والذي بلغ في تاريخ إقرار الموازنة 3,000 ليرة سورية للدولار الأمريكي الواحد.

والمصرفي لدى النّظام، إضافةً لعجز الموارد المالية المتاحة عن تغطية تكلفة هذه المواد. فعلى سبيل المثال ارتفع العجز في تغطية المواد الغذائية من 30 % عام 2020 إلى 69 % عام 2021، كما ارتفع العجز في توفير المحروقات من 40 % عام 2020 إلى 59 % عام 2021. وكل هذه المُؤشّرات لها إسقاطات اجتماعية خطيرة على السّوريّين، وفي الشّكل التّالي توضيح لتغيُّر نسبة العجز في توفير المواد الأساسية في مناطق سيطرة النّظام.

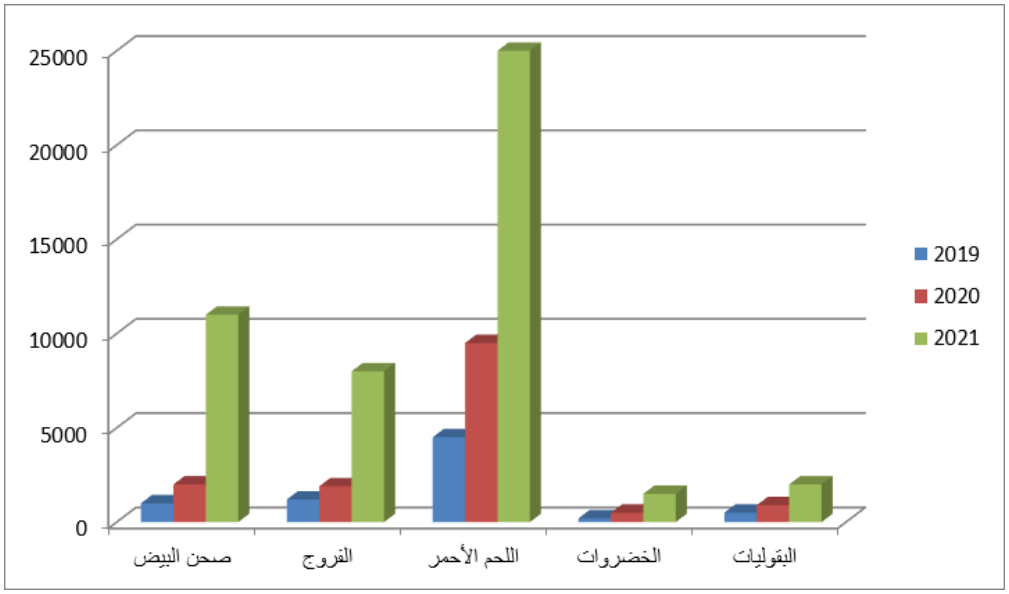


رسم توضيحي 1: تغيُّر نسبة العجز في توفير المواد الأساسية في مناطق سيطرة النّظام بين عامي 2020 و 2021، المصدر: Comparative overview, Socio-economic and poverty comparison, Humanitarian Needs Assessment Programme (HNAP) Syria

من الشّكل أعلاه يتّضح أن هناك عجزًا متصاعدًا في توفير مستلزمات العناية بالعَجَزة، فارتفع العجز من 7 % عام 2020 إلى 13 % عام 2021.

أسعار المواد الغذائية

شهدت أسعار المواد الغذائية في مناطق سيطرة النّظام ارتفاعًا حادًّا لا سيما بعد عام 2019، وهذا الارتفاع يفوق بأضعاف زيادة مستوى الأجور والرّواتب، ممّا جعل غالبية الأُسَر السّورية في مناطق سيطرة النّظام عاجزة عن توفير المواد الغذائية، هو ما يُهدّد بحدوث مجاعة حقيقية في سوريا، فبعض أسعار السلع ارتفعت بما يفوق 400 %، وفي الشّكل البياني التّالي توضيح لمُعدّل ارتفاع أسعار المواد الغذائية في مناطق سيطرة النّظام.



شكل بياني 3: تغيُّر أسعار المواد الغذائية في مناطق سيطرة النّظام بين عامي 2019 و 2021، المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى بيانات: الأزمة الاقتصادية في سوريا: أسبابها وتداعياتها واتجاهاتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2 يوليو 2020.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مُؤشّر قاسيون(1) والذي يختص برَصْد المُؤشّرات الاقتصادية في مناطق سيطرة النّظام أوضح أن مُتوسّط الأسعار السّائدة في سوريا قاد لارتفاع تكلفة المعيشة الشهرية لأسرة مُؤلّفة من 5 أشخاص في منتصف عام 2021 إلى 1,25 مليون ليرة سورية(2)، وهو ما يعادل ما يقارب 400 دولار أمريكي، ومُتوسّط الأجور في سوريا 100 ألف ليرة سورية، وهذا يعني أن الأجر الشّهري للموظف السّوري لا يُغطّي إلّا 8 % من احتياجات الأسرة في مناطق سيطرة النّظام، وهذا الأمر قد يقود لانتشار الجريمة والجريمة المُنظّمة وتفكُّك الأسرة والمجتمع لاحقًا، وزيادة حدّة الفساد في مُؤسّسات الدَّولة.

1. مؤشر قاسيون: مؤشر اقتصادي يهتم بدراسة المؤشّرات الاقتصاديّة في مناطق سيطرة النظام، ويعتمد على عدة مُؤشّرات في تقاريره، وهي الدخل والبطالة ومستوى الأسعار العامّة والتّضخّم وغيرها من المؤشّرات، ويصدر هذا المُؤشّر عن حزب الإرادة الشّعبيّة، للمزيد: الموقع الرسمي لمؤشر قاسيون وموقع حزب الإدارة الشعبية، متاح على الرابط: https://cutt.us/4LOJY

2. تكاليف المعيشة تموز 2021م: مليون وربع شهريًّا، قاسيون، 19 يوليو 2021م، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/Th72f

أثر قانون قيصر على اقتصاد النّظام السّوريّ

يعد قانون قيصر من العقبات الاقتصادية الرئيسة في وجه النّظام السّوري، فمنذ إقراره عام 2019 ووضعه في حَيِّز التّنفيذ عام 2020 سبَّب انهيارًا حادًّا في المُؤشّرات الاقتصادية الكُلّية والجزئية في مناطق سيطرة النّظام.

ويهدف هذا القانون -وفقًا للإدارة الأمريكية- إلى عرقلة جهود حكومة النّظام لا سيما فيما يَتعَلَّق بتمويل الأنشطة العسكرية وشبه العسكرية، إضافةً لفرض ضغوط على النّظام للضَّغط عليه لإيقاف جرائمه بحق السّوريّين، إلّا أن هذا القانون وبعد مضي عامين على تطبيقه لم يُحقِّق أهدافه كما نجح النّظام في تجيير تَبِعاته على السّوريّين في مناطق سيطرته، وفيما يلي تبيان لأهم آثار هذا القانون على المُؤشّرات الاقتصادية في مناطق سيطرة النّظام السّوري.

- اللّيرة السّورية: بعد دخول قانون قيصر حَيِّز التّنفيذ شهدت اللّيرة السّورية تدهورًا حادًّا لتفقد خلال أشهر قليلة أكثر من 300 % من قيمتها، وهو ما انعكس سلبًا وبشكلٍ واضح على معيشة السّوريّين في مناطق سيطرة النّظام.
- المستوى العام للأسعار: شهدت أسعار مختلف المواد لا سيما الاستهلاكية منها تصاعدًا حادًّا بعد تطبيق قانون قيصر، فالمستوى العام لها ارتفع بما يقارب 200% [1]، وهو ما ساهَم في تعزيز الضغوط الاقتصادية على السّوريّين.
- التّجارة الخارجية: انخفضت الصّادرات السّورية الرسمية من 8.7 مليار دولار عام 2010 إلى أقل من 2.3 مليارًا عام 2012؛ وقد نتج هذا الانخفاض الملحوظ بالدرجة الأولى عن توقُّف الإنتاج في معظم المناطق السّورية، ثم انخفضت إلى أقل من 720 مليون دولار في 2018[2]؛ وبعد تطبيق قانون قيصر تناقصت الصّادرات بشكل أكبر وازداد الاعتماد على التّهريب في توفير المواد الرئيسة.

1. التركاوي، خالد، أثر تطبيق قانون قيصر.. على المشهد الاقتصادي والمعيشي السوري، جسور للدراسات، 26 نوفمبر 2020، متاح على الرابط: https://cutt.us/oHoAy
2. المجموعة الإحصائية السورية وبيانات الجمارك السورية.

• النّظام المصرفيّ: شهد النّظام المصرفي الحكومي والخاص تَحدّيات كبرى بعد عام 2011، وبعد تطبيق قانون قيصر ازدادت التّحدّيات التي تواجه النّظام المصرفي لا سيما الخدمات المتعلّقة بالتّعاون الدَّولي وتمويل المستوردات وتوفير القطع الأجنبي. ويُعدّ البنك المركزي السّوري من الهيئات الرَّسمية السّورية الأكثر تأثرًا بقانون قيصر.

• التّكنولوجيا والتّقنيات: عانت مناطق النّظام من صعوبة حادّة في توفير التّقنيات التّكنولوجية، ولكن وفي ذات الوقت وبعد دخول قانون قيصر حَيِّز التّنفيذ، وفي ظل شُحّ الموارد وصُعوبة الاستيراد؛ تم إدخال "البطاقة الذَّكية" حَيِّز التّنفيذ، والتي تُعدّ مملوكة لأسماء الأسد، والتي تهدف لتوزيع المواد المقنَّنة على السّوريّين في مناطق سيطرة النّظام السّوري.

المَبحَث الثّاني

الواقع الاجتماعي في مناطق سيطرة النّظام

تشهد مناطق سيطرة النّظام ترد واضح في مختلف المُؤشّرات الاجتماعية، وهذا الأمر يُعدّ انعكاسًا مباشرًا على تردّي المُؤشّرات الاقتصادية، فمُعدَّلات الجريمة في ارتفاع مستمر، إضافةً للجوء غالبية الأُسَر السّورية إلى بَيْع مُقْتَنَياتها، وهو ما يدل على أزمة اجتماعية حقيقية، إضافةً لتَغيُّرات ديمغرافية حقيقية وحادّة في بنية المجتمع السّوري، وفي هذا المبحث سيتم تسليط الضوء على أهم المُؤشّرات التي توضّح الواقع الاجتماعي في مناطق سيطرة النّظام.

مُعدَّل الجريمة

يُعدّ مُعدَّل الجريمة من المُعدَّلات الاجتماعية المهمّة التي يتم الاعتماد عليها في قياس مدى استقرار المجتمع ومُعدَّل الأمان فيه، وفي مناطق سيطرة النّظام تُسجّل مُعدَّلات ارتكاب الجرائم تصاعدًا مستمرًّا، وهو ما جعل سوريا الأولى عربيًّا، والتاسعة عالميًّا، في مُعدَّل ارتكاب الجريمة، كما تحتل مدينة دمشق المرتبة الثّانية على مستوى القارة الآسيوية في مُعدَّل ارتكاب الجريمة بعد مدينة كابول(1).

كما تم تسجيل أكثر من جريمة قتل في اليوم الواحد في مناطق سيطرة النّظام، هذا عدا عن الجرائم التي لم تنتهِ بمقتل الضَّحية، في شهر يونيو / حزيران عام 2021 تم تسجيل 50 جريمة قتل في هذا الشهر فقط(2)، وهذه المُؤشّرات انعكست على مستوى الأمن العام والشُّعور بالأمن، فمُعدَّل مستوى الجريمة في مناطق سيطرة النّظام ارتفع في عام 2021 ليسجّل 68.09 نقطة من أصل 120 نقطة، بينما بلغ مُعدَّل الشُّعور بالأمان 31.91 % فقط(3).

1. عبدالله البشير، سورية التاسعة عالميًّا والأولى عربيًّا بمعدّل الجريمة، صحيفة العربي، 9 يونيو 2021، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/g6JCs

2. الأولى عربيًّا في تصنيف مُعدَّلات الجريمة، أثر بريس، 17 فبراير 2021، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/voPVL

3. الأرقام.. تعرفوا على مُعدَّلات جرائم القتل المُرتَكَبة بسوريا، سناك سوريا، 15 سبتمبر 2020، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/54Ded

وهذه المُؤشّرات جميعًا تبيّن فداحة الواقع الاجتماعي في البلاد، وتُعزَى هذه المُؤشّرات لأسباب عديدة؛ منها فوضى السلاح وانتشاره بكثرة لدى الميليشيات الموالية للنّظام، إضافةً للتردّي الحاد في المُؤشّرات الاقتصادية وارتفاع حدّة الفقر والفقر المدقع، والتي تُعزّز من الميول الإجرامية، ومن الملاحظ هنا أن النسبة الكبرى من جرائم القتل تمّت بالسّلاح النّاري، وهو ما يُعزّز الفرضية القائلة بأن تهاون المُؤسّسات الأمنية للنظام في ضَبْط السّلاح ساعدت في رفع مُعدَّلات الجريمة في البلاد، فنِسَب الجرائم التي تم تنفيذها بسلاح حربي تبلغ 68 % من مُعدَّل الجرائم المسجَّلة في البلاد، وهذا الأمر له تَبِعات اجتماعية أخرى قد لا تظهر حاليًّا، ولكنها ستقود في المستوى البعيد إلى تنامي الفكر الإجرامي وتعزيز الجريمة المنظَّمة وتفكُّك المجتمع السّوري.

وفي ذات الصَّدد تُعدّ حالات الاختطاف التي تتم على يد جهات غير رسمية في ارتفاع أيضًا، وهذه الحالات ترتبط بشكلٍ مُباشِر بالجريمة، وتهدف بالدرجة الأولى لطلب الفِدْية، وهو ما يسبّب شرخًا اجتماعيًّا في المجتمع السّوري، فعدد المُختَطَفين في مناطق سيطرة النّظام مِن قِبَل جماعات مجهولة يُقدَّر بما يقارب 8,000 حالة(1)، والرقم مُرشَّح لأن يكون أعلى كنتيجة مباشرة لصعوبة الإحصاء والتوثيق.

الانتحار وتجارة الأعضاء

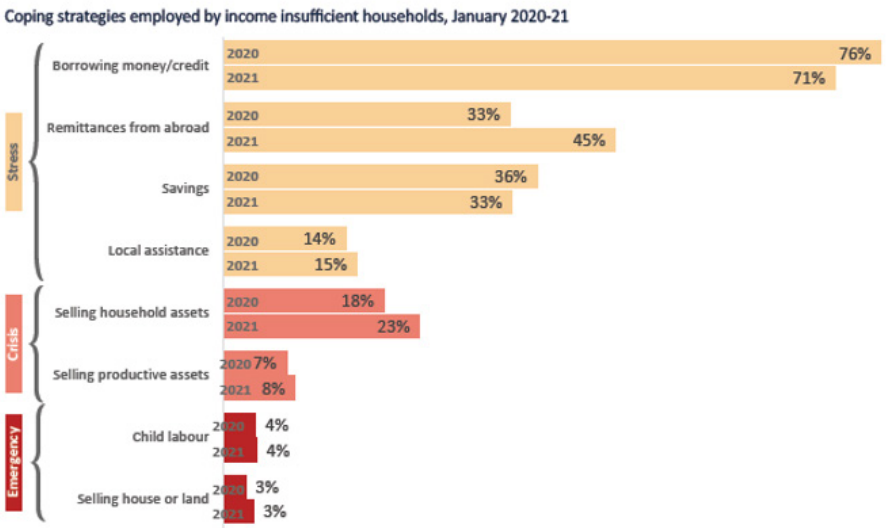
شهدت مناطق سيطرة النّظام ارتفاعًا حادًّا في مُعدَّلات الانتحار وتجارة الأعضاء، وكلا المُؤشّرين يشيران إلى تصاعد حالات تفكُّك المجتمع في مناطق سيطرة النّظام، فمُعدَّلات الانتحار تشهد ارتفاعًا مطردًا، ففي عام 2020 تم تسجيل 116 حالة انتحار في ثمانية أشهر فقط في مناطق سيطرة النّظام؛ وفي عام 2021 تم تسجيل 80 حالة انتحار خلال خمسة أشهر فقط(2)، وهو مُعدَّل مرتفع، ويمكن عَزْو هذا المُعدَّل المرتفع للضُّغوط الاقتصادية والنفسية النّاجمة عن الحرب.

1. عامر رسلان، خارطة الموت في سوريا، مركز حرمون للدّراسات المعاصرة، 12 ديسمبر / كانون الأول 2020م.
2. 80 حالة انتحار في سوريا منذ بداية عام 2021م، موقع روزنا، 23 يونيو 2021م، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/my9jF

وفيما يَتعَلَّق بتجارة الأعضاء البشرية في مناطق سيطرة النّظام والتي تُصنّف كشكل من أشكال الاتّجار بالبشر فهي الأخرى تشهد ارتفاعًا مستمرًّا، ومنها ما يتم بناءً على رغبة "المتبرّع"، وهذا النوع يُعزَى للفقر والفقر المدقع، وهذا النّوع يتم في بعض العيادات والمشافي الخاصّة بشكلٍ سِرّي، والنوع الآخر وهو الأخطر يتم بناءً على جريمة منظَّمة وعصابا تَمْتهن هذا الأمر، وغالبية الحالات تنتهي بالموت لعدم اتّباع إجراءات طِبّية، ففي حلب وَحْدها تم تسجيل 18,000 حالة سرقة لأعضاء بشرية خلال ست سنوات(1)، وهذا الرقم مرشَّح للارتفاع؛ وذلك كون توثيق هذه الحالات يُعدّ أمرًا بالغ الصعوبة.

تغطية الاحتياجات المالية

في مناطق سيطرة النّظام يُلاحظ فجوة حادّة بين تكاليف المعيشة وبين مُعدَّل الأجور السّائد، وهذا الأمر دفع غالبية الأسر لوسائل متباينة لتغطية هذا العجز، وفي الشَّكل التّالي توضيح لكيفية تغطية هذا العجز مقاسًا بالنِّسَب المئوية لكل وسيلة.



رسم توضيحي 2: وسائل تغطية العجز بين الدخل والنفقات، المصدر: Comparative overview, Socio-economic and poverty comparison, Humanitarian Needs Assessment Programme (HNAP) Syria

1. عامر رسلان، خارطة الموت في سوريا، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، مرجع سابق.

من الشّكل أعلاه يتضح أن 76 % من العائلات السّورية تغطي نفقاتها عن طريق الاقتراض والاستدانة، و 3 % منهم يلجأ لبيع الأثاث أو حتى بيع المسكن، و 4 % يعتمد على عمالة الأطفال، وهذا الأمر يوضّح مدى فداحة الواقع الاجتماعي في عموم سوريا، وفي مناطق الشمال السّوري على وجه التّحديد.

تغيُّر البِنْية الديمغرافية في المجتمع السّوريّ

سبَّبت الحرب في سوريا وما تلاها من مُفرَزات اجتماعية واقتصادية واجتماعية تغييرًا واضحًا في البِنْية الديمغرافية للمجتمع السّوري، لا سيما في مناطق سيطرة النّظام، فالمجتمع السّوري بطبيعته مجتمع فتي، إلّا أن هذا الأمر تراجَع بشكلٍ ملحوظ، وذلك لعدّة أسباب؛ منها أن الحرب وعدد القتلى في الصِّراع قلَّل من عدد الشَّباب، كما أن الهجرة المرتفعة قلَّلت من عدد الشَّباب، فالتجنيد الإجباري في جيش النّظام وانعدام أُفُق الحل السّياسي والتّضييق في الحُرّيات العامّة سبَّب تصاعُد وتيرة الهجرة، ووفقًا لمنظَّمة الأُمَم المتَّحِدة فإن نسبة الشَّباب في المجتمع السّوري انخفضت من 50 % عام 2011 إلى 31 % عام 2021(1)، وهذا المُؤشّر خطير للغاية، لا سيما أن العديد من المهاجرين يُفكِّرون بشكل جدّي بالاستقرار خارج البلاد، وهذا الأمر قد يفرض تحدّيات وعقبات حادّة أمام عملية إعادة الإعمار المُرْتَقَبة.

وفي خانة التّأثيرات الاجتماعية؛ من المُلاحَظ في مناطق سيطرة النّظام تصاعُد عدد اللُّقطاء، وهذا الأمر مُؤشّر خطير للغاية؛ سواء أكان نتيجة إنجاب خارج فراش الزوجية أو تخلّي عن أولاد شرعيّين نتيجة الفقر والعَوز، وهذه النِّسْبة في تصاعد، ففي عام 2019 تم توثيق سبع حالات تَخَلّ عن أطفال حديثي الولادة خلال شهرين فقط، وفي عام 2021 تم توثيق 4 حالات في شهر واحد(2)، فزيادة عدد اللُّقطاء في المجتمع السّوري تُعدّ مُؤشّرا سلبيًّا للغاية.

1. . الأمم المتحدة: انخفاض نسبة الشباب في سوريا إلى 31 %، الخبر، 20 سبتمبر 2019، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/Kvy08

2. رمي الأطفال حديثي الولادة ظاهرة غريبة في سوريا، تلفزيون سوريا، 16 مارس 2019، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/YYw7k

أثر الحرب على البنية العشائرية في سوريا

تُعدّ سوريا من الدّول ذات الصّبغة العَشائرية، وتُشكّل العشائر أحد أهم التّشكيلات الاجتماعية التي ما زال يحتفظ بها المجتمع السّوري وبقوّة، فمن حوران إلى حمص والمنطقة الشّرقية والشّمالية تغلب التّركيبة العشائرية على النّسيج الاجتماعي السّوري، وحتى على مستوى المدن تُعتبر العشائر حاضرةً بقوّة، فالتّركيبة العَشائرية، وانطلاقًا من ثِقَلها الدّيمغرافي والجغرافي، تُشكّل أحد اللّاعبين السّياسيّين في المشهد السّياسي السّوريّ؛ وانطلاقًا من أهمّية العشائر العربية في سوريا ودورها السّياسي في القضية السّورية سعت العديد من الأطراف الفاعلة في القضية السّورية محليًّا وإقليميًّا وعالميًّا لاستقطاب الدّور العَشائري؛ كونه يُعتبر ورقةً رابحةً وداعمةً سياسيًّا وعسكريًّا.

وخلال أكثر من عقد على انطلاق الثّورة السّورية لا يمكن ملاحظة وُجود ثابت للعشائر العربية في مُختلَف مراحل الثّورة، فلا يمكن إيجاد دور جامع للعشائر، فموقف العشائر تم تقسيمه بين مُؤيِّد للثورة وبين مُؤيِّد لنظام الأسد، ولاحقًا وبعد تعقُّد المشهد السّياسي السّوري وتدخُّل أطراف إقليمية ودولية في الحرب تشتّت الدور العَشائري بين أطراف النّزاع المحليّين والخارجيّين، كما سعت كلّ هذه الأطراف بدون استثناء لاستقطاب تأييد العشائر، وذلك لأهمّية دَورها ولاعتبارها ورقة مُرجّحة لأي طَرَف، ولكن من الملاحظ غياب دور جامع للعشائر العربية، فدورها اقتصر على تأييد هذا الطّرف أو ذاك، وهذا ما أدّى لتراجع فاعلية دور العشائر وهو ما انعكس سلبًا على أبناء العشائر ذاتهم.

أدركت قيادات الثّورة السّورية، ومنذ البداية، أهمّية دور العشائر العربية في إنجاح الثّورة، فحاولت استقطاب العشائر لها، ويتّضح هذا الأمر من خلال تسمية إحدى الجُمَع بـ "جمعة العشائر"، وفي ذات اليوم الذي تم تسميته بـ "جمعة العشائر" نظّم مُحافِظ الرقة في حكومة النّظام مؤتمرًا للعشائر، ومن الواضح خلال الأشهر الأولى من عمر الثّورة أن غالبية العشائر قرّرت الوقوف في صفّ النّظام، وغالبية

وجهاء العشائر الذين قرّروا الوقوف مع الثّورة هم من وجهاء الصّف الثّاني باستثناء الشيخ "نواف البشير" أحد وجهاء عشيرة "البكارة"(1).

ولاحقًا بدأت مشاركة أبناء العشائر في المظاهرات المُطالِبة بإسقاط النّظام، ومِن الملاحظ هنا أن غالبية المشاركات كانت بدوافع فردية خارجًا عن تبنّي عام مِن قِبَل الزعامات العَشائرية، ومن هذه اللحظة بدأ دور الزعامات بالتّصدُّع، وظهرت زعامات جديدة، بحيث غدا للعشيرة الواحدة عدّة زعامات، منها في صف الثّورة وآخرون في صف النّظام؛ استمرت محاولات استقطاب العشائر طيلة مراحل الثّورة، واستمرت بعد دخول سورية في حالة الحرب الدّاخلية الشّاملة، ومنها على سبيل المثال مجلس العشائر في مدينة إسطنبول عام 2012 والذي أصبح جزءًا من المجلس الوطني السّوري، إضافةً لمؤتمرات عديدة نظّمتها قوى المعارضة لاستقطاب العشائر من خلال وجهائها، كما سعى النّظام أيضًا من خلال المؤتمرات لاستقطاب العشائر، كمؤتمر العشائر في دمشق عام 2015، وبعد هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في سوريا سعت "قسد" لاستقطاب زعماء العشائر العربية من خلال العفو عن هؤلاء الوجهاء الذين أيّدوا التّنظيم وجنّدوا العديد من أبناء العشائر في صفوف التنظيم.

ومِن الملاحَظ أيضًا أنه بعد رجحان كفّة السّيطرة العَسكريّة للنظام، بدءًا من عام 2016، سعى النّظام لاستقطاب العديد من وجهاء العشائر لصفوفه، ولعل أبرزهم الشيخ "نواف البشير" شيخ عشيرة "البكارة" والشيخ "محمد الحلو" أحد وجهاء عشيرة "عدوان" بعد صدور عفو رئاسي عنهم، وهذا ما يقود للقول بأن الدور السّياسي المستقل للعشائر لم يكن موجودًا طيلة فترة الحرب السّورية، فوجهاء العشائر غالبًا ما كانوا يتحالفون مع الطرف المنتصر أو الأقوى، بدءًا من التحالف مع تنظيم "داعش" والانضمام للثورة السّورية ولاحقًا الانضمام لقسد أو للنظام السّوري،

1. الحاج صالح، رشيد. العشائر والثّورة السّوريّة، الأدوار والإمكانات. الجمعيّة السّوريّة للعلوم الاجتماعيّة، 14 نوفمبر 2019م، متاح على الرابط: https://cutt.us/c9wUm

وهو ما يمكن وصفه بالبرجماتية الواضحة، وهو ما أثّر سلبًا على مصالح وحقوق أبناء العشائر العربية.

بعد هدوء الجبهات النّسبي في سوريا وتصاعُد المطالب المنادية بإيجاد حلّ سياسي للقضية السّورية، وتراجُع المطالب الدولية بإسقاط النّظام السّوري، بدأت أهمّية العشائر بالازدياد لدى مختلف أطراف النّزاع وداعميهم، وذلك لعدّة أسباب، منها ضمان الاستقرار الدّاخلي في مناطق النُّفوذ، فكسب ولاء العشائر في أي منطقة من شأنه تدعيم الاستقرار الأمني، كما أن كَسْب ولاء العشائر من شأنه إعطاء رسالة سياسية حول حجم الدّعم والتّأييد الدّاخليّ؛ ناهيك عن أهمّية العشائر في الضّغط على الأطراف الأخرى، فالنّظام يحاول كَسْب ولاء العشائر في مناطق سيطرة "قسد"؛ وذلك للضّغط ولاستخدامهم في أي عمل عَسكري محتَمَل، وتبدو هذه المساعي من خلال عَقْد عِدّة مؤتمرات جمعت العشائر الموالية للنظام في ريف حلب الشرقي عام 2018، وحضره مُمَثّلون عن أكثر من 70 عشيرة وقبيلة وفخذًا في سوريا، ولاحقًا تم تنظيم مؤتمر آخر عام 2019 في منطقة أثريا بين ريفي حلب وحماه، وحضره مُمثّلون عن العشائر في مناطق سيطرة "قسد"؛ وسعت "قسد" أيضًا لضمان ولاء العشائر العربية من خلال مؤتمر للعشائر العربية في مدينة عين عيسى، وهاجمت روسيا والنّظام هذا المؤتمر بقوّة، وتم اتّهام منظّمي المؤتمر بالعمل على تفتيت وتقسيم البلاد، واتّهمت روسيا الولايات المتّحدة الأمريكية بدفع رَشاوى مالية للمشاركين، وتهديد بعضهم الآخر(1).

وكل هذا يوضّح أهمّية العشائر العربية في الصّراع الداخلي في سوريا، ويوضّح أن جميع الأطراف المتنازعة تدرك جَيّدًا أهمّية العشائر العربية في رسم الخريطة السّياسية والاجتماعية للدولة السّورية المستقبلية؛ ومِن المُلاحَظ هنا أن غالبية أطراف النّزاع السّوري يتعاملون مع العشائر العربية كورقة سياسية لا بُد من استثمارها لتحقيق مكاسب سياسية دون أخذ مصالح أبناء هذه العشائر بعين الاعتبار.

1. عودة، ضياء وآخرون. سباق ثلاثي لكسب العشائر، عنب بلدي، 12 مايو 2019، متاح على الرابط: https://cutt.us/VxP0u

المبحث الثّالث

الوضع الأمني والسّياسي في مناطق سيطرة النّظام

لم تقتصر المُؤشّرات السّلبية على القطاعات التي سبق بيانها في سياق هذا التّقرير، بل طالت مُؤشّرات وجوانب أخرى، منها ما هو مُرتبط بالجانب الأمني والسّياسي والمناخ الشّعبي العام؛ إضافةً لواقع الخدمات الصّحّية في مناطق سيطرة النّظام، وفي هذا المبحث نُسلّط الضوء على هذه المُؤشّرات من خلال رصدها وقياسها عدديًّا.

الواقع الصّحّي في مناطق سيطرة النّظام

يُعدّ القطاع الصّحّي في سوريا متأخرًا نسبيًّا حتى في سنوات ما قبل الحرب، فقبل عام 2011، وعلى الرغم من مجانية غالبية الخِدْمات الطّبّية التي تقدّمها المشافي الحكومية، إلّا أنّها لم تكن خدمات نوعية، وغالبية الخدمات الطّبّية كانت تتركز في المناطق الحضرية الكبرى في ظل تراجُع في الكم والنّوع في الأرياف البعيدة، وهو ما يعني وجود إنفاق صِحّي حكومي غير متوازن، ويُعزّز واقع التّمييز الطّبقي، ووفقًا لمنظّمة الصّحّة العالمية فإن سوريا قبل عام 2011 كانت تحتل المرتبة 141 من أصل 191 دولة في مُؤشّر عدالة الإسهام المالي متأخّرة عن جميع الدّول العربية(1).

وفي فترة الحرب تراجعت الخِدْمات الصّحّية كمًّا ونوعًا نتيجة خروج بعض المشافي الخاصّة والعامّة من الخدمة كنتيجة مباشرة لاستهدافها خلال العمليّات الحربية، هذا من حيث الكَمّ، ومن حيث النوع تراجعت نوعية الخدمات الصّحّية نتيجة عدّة أسباب، أهمها: هجرة الكفاءات الطّبّية، فمنظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان قَدّرت عدد الأطباء الذين غادروا مناطق سيطرة النّظام حتى عام 2015 فقط بـ 15 ألف طبيب، وهو ما يُشكّل 50 % من عدد الأطباء المسجّلين في سوريا،

1. القطاع الصّحّي في سوريا، مركز دمشق للأبحاث والدراسات مداد، 18 مارس 2020، ص 8.

وهذه النّسبة خطيرة للغاية(1)، وهذا الأمر أدّى لارتفاع مُتوسّط عدد السُّكان لكل طبيب من 623 شخصًا للطبيب الواحد إلى 769 شخصًا للطبيب عام 2017، وشهد هذا المُؤشّر ارتفاعًا إضافيًّا بعد عام 2019 كنتيجة مباشرة لتدنّي الدخول.

وفيما يَتعَلّق بمُعدّل الوفيات ومُتوسّط عمر الفرد في مناطق سيطرة النّظام فقد ارتفع مُعدّل الوفيات من 4 بالألف عام 2010 إلى 10.5 بالألف خلال سنوات الحرب، وهي نسبة مرتفعة جدًّا، ومُتوسّط الأعمار انخفض من 71 سنة عام 2010 إلى 67 سنة، وهذه المُؤشّرات تدل على تراجع الخِدْمات الصّحّية كمًّا ونوعًا.

الاعتقالات التّعسُّفية في مناطق سيطرة النّظام

تُعدّ سوريا قبل عام 2011 ذات تاريخ سيِّئ فيما يَتعَلّق بحقوق الإنسان لا سيما فيما يَتعَلّق بالاعتقالات التّعسُّفية، والإعدام بدون محاكمات والإخفاء القسري، وهنا لا بُد من الإشارة لصعوبة تقدير أعداد المعتقلين في سجون النّظام حتى بالنّسبة للمُؤسّسات الأممية نتيجة الصُّعوبة البالغة في الوصول للمعتقلات إضافةً لتَكتُّم المُؤسّسات الأمنية للنّظام عن الإفصاح عن هذه البيانات. ووفقًا لبعض التّقديرات فإنه وخلال سنوات الحرب تم اعتقال 88 ألف شخص وإخفائهم قسريًّا(2)، وفيما يَتعَلّق بالتّعذيب في السُّجون فقد تم توثيق مقتل 976 شخصًا تحت التعذيب في سجون النّظام(3).

وتحتل محافظة ريف دمشق المرتبة الأولى في عدد المقتولين تحت التّعذيب، ووفقًا لمنظمة العفو الدولية؛ فإن سجن صيدنايا وحده قد نفَّذ حتى عام 2015 أكثر من 13 ألف حالة إعدام بدون محاكمة، بينما سجّلت باقي السُّجون مجتمعة

1. "Physicians for Human Rights. Syria's neighbors must let doctors practice", Physicians for Human Rights (PHR), 2 February 2016.

2. سوريا وبعد 9 سنوات من الحرب 585 ألف ضحية ومليونا جريح، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، يناير 2020م، العدد 15013.

3. نحو 200 ألف... ما مصير المختفين قسريًا في سوريا؟. قناة الحرة، 30 أغسطس 2019م.

17 ألف حالة إعدام بدون مُحاكَمة(1)، فهذه الأرقام توضِّح بشكل جلي مستوى التّدَنّي الحادّ الذي تشهده مناطق سيطرة النّظام.

وفي ذات الصَّدد، وفيما يَتعَلَّق بالحُرّيات العامّة في مناطق سيطرة النّظام؛ فهناك تراجُع واضح فيها، والتي هي بالأساس في حدودها الدنيا، لا سيما بعدما تم مُلاحَقة النُّشطاء على مواقع التّواصُل الاجتماعي، فعشرات الاعتقالات تتم نتيجة انتقادات تَطال مُؤسّسات النّظام أو رموزه، وهو ما فاقَم الضُّغوط النَّفسية التي تطال السّوريّين حتى في بيوتهم.

المناخ الشَّعبي العام في مناطق سيطرة النّظام

أدَّت الحرب في سوريا لفَرْز بعض المُكوِّنات الاجتماعية سياسيًّا وفقًا لأبعاد عِرْقية أو دينية، فالدُّروز والعلويّون أيدوا حكومة النّظام بشكل شِبْه مُطلَق، إضافةً لبعض العرب السُّنّة، وهو ما شكَّل حاضنة شعبية للنظام ساعدت بشكلٍ مُباشِر على صموده وبقائه. لكن خلال السَّنوات القليلة السّابقة وعلى وجه الخصوص بعد عام 2019 بدأت هذه الحواضن الشَّعبية بالتآكُل والتّصدُّع، فالعديد من المحافظات في مناطق سيطرة النّظام شهدت احتجاجات شعبية متفاوتة مناهضة للنظام ومُندّدة بالوضع الاقتصادي والمعيشي السيئ، ومنها محافظات السويداء واللاذقية ودرعا، ففي عام 2020، وتحديدًا في شهر يونيو / تموز شهدت محافظة السويداء احتجاجات وتظاهرات مُندّدة بشكلٍ رئيس بالوضع المعيشي، وترافقت هذه الاحتجاجات مع تدهور قيمة اللّيرة، ولاحقًا تطورت هذه التّظاهرات للمطالبة بإسقاط النّظام، ورُفِعَت فيها شعارات عدّة متباينة الاتجاه مثل "بدّنا نعيش"، و "خبز" و "حرية" و "عدالة اجتماعية"(2).

1. عامر رسلان، خارطة الموت في سوريا، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، مرجع سابق.
2. الأزمة الاقتصادية في سوريا: أسبابها وتداعياتها واتجاهاتها، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2 يوليو 2020.

كما شهدت محافظة درعا تظاهرات عدّة، وشهدت عمليّات اغتيالات لعناصر عسكرية لدى النّظام، وهذا الأمر يشير لانتشار التململ الاجتماعي ضد النّظام وسياساته، وهو ما يفتح الباب واسعًا أمام التّساؤل حول مستقبل النّظام واستقراره واستمراره سياسيًّا وعسكريًّا.

مستقبل الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسّياسي في مناطق سيطرة النّظام

من خلال واقع المُؤشّرات السّابقة على مختلف المستويات التي تم بيانها في سياق هذا التّقرير يتّضح بشكل جلي أن كل الأرقام والمُؤشّرات السّابقة تدعم فرضية أن مناطق سيطرة النّظام لا تتمتّع بأي شكل من أشكال الاستقرار، وأن الاستقرار الحالي يُشكّل استقرارًا قسريًّا بفعل السّطوة الأمنية، ولكن هذه السّطوة لا يمكنها فرض الاستقرار إلى ما لا نهاية؛ لا سيما أن الواقع السّلبي في استمرار وتصاعُد، وهو ما يقود للقول بأنّه وفي حال عدم اتّخاذ إجراءات إصلاحية حقيقية مِن قِبَل النّظام، ولكن البِنْية السّياسي للنّظام لا تَشي بأي إمكانية للتغيير، لا سيما في ظل ضَعْفه وانتشار أمراء الحرب وسطوتهم الأمنية والعسكرية.

خلاصة واستنتاجات

خلصت هذا الورقة من خلال مُقاربتها التّحليلية إلى النّتائج والتّوصيات التّالية:

النتائج:

1. صحّة فرضيّات الورقة العملية.
2. أثّرت الحرب السّورية على مُختَلف المُؤشّرات الاقتصادية الكُلّية والجزئية في مناطق سيطرة النّظام.
3. سبَّبت الحرب في سوريا شرخًا اجتماعيًّا واضحًا، كما سبَّبت تغييرات ديمغرافية حادّة في المجتمع السّوري لا سيما في مناطق سيطرة النّظام.
4. أثّرت الحرب السّورية في مناطق سيطرة النّظام على تَمَلْمُل شَعْبي في الحواضن الاجتماعية للنظام.
5. غياب دور حقيقي سياسي واجتماعي فعّال للعشائر العربية في الحرب السّورية.
6. تراجع واقع الخِدْمات الصّحّية المُقدَّمة للسّوريّين في مناطق سيطرة النّظام كنتيجة مباشرة للحرب السّورية.
7. سبَّبت الحرب ارتفاعًا في مُعدَّل الانتحار وتجارة الأعضاء البشرية، كما سبَّبت ارتفاعًا في انتهاكات النّظام ضد السّوريّين لا سيما فيما يَتعَلَّق بالاعتقالات التّعسفية والإعدامات.
8. يُعدّ الاستقرار النِّسبي الذي يشهده النّظام السّوري استقرارًا قسريًّا تفرضه القوّة العسكرية والسطوة الأمنية، وهو استقرار قَلِق.

التّوصيات:

1. لا بُد من تخفيف حدّة الضُّغوط الاقتصادية والاجتماعية على السّوريّين في مناطق سيطرة النّظام من خلال جهود أُمَمية ودولية وجهود المنظَّمات الإنسانية.
2. ضرورة إيقاف التّقارب العربي مع النّظام السّوري، ووضع شُروط تتعلَّق بتخفيف الضُّغوط على السّوريّين كخطوة أولى ورئيسة في رَفْع العقوبات عنه والتّطبيع السّياسي معه.
3. إعادة دراسة هيكلة العقوبات المفروضة على النّظام لا سيما أنه تمكَّن من تجيير كل هذه العقوبات إلى الشَّعب السّوري.
4. ضرورة إعطاء دور سياسي واجتماعي أكبر للعشائر العربية بحيث تساهم مُساهَمة فعّالة في حل القضية السّورية.

المصادر والمراجع

المصادر العربية

1. استثمار لمدة 25 عامًا .. النّظام يبرّر تسليم إيران ثاني أكبر مبقرة في سوريا، وكالة شام الإخبارية، 22 يناير 2022، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/Xpbto
2. الأرقام.. تعرفوا على مُعدَّلات جرائم القتل المُرتَكَبة بسوريا، سناك سوريا، 15 سبتمبر 2020، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/54Ded
3. أزمة كهرباء غير مسبوقة في سوريا والنّظام يدفع الصّناعيين إلى الهجرة، الجزيرة، 16 أغسطس 2021، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/taEzX
4. الأمم المتّحدة: انخفاض نسبة الشّباب في سوريا إلى 31 %، الخبر، 20 سبتمبر 2019، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/KvyO8
5. الأولى عربيًا في تصنيف مُعدَّلات الجريمة، أثر بريس، 17 فبراير 2021، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/voPVL
6. باتر، ديفيد. إشعال الصّراع: حرب النفط والغاز في سوريا، مركز كارينغي للشرق الأوسط، 2016، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/bhr94
7. تحديد كمّيات استهلاك البنزين اليومية يفاقم معاناة سائقي السّيّارات في دمشق، فرانس 24، 10 فبراير 2019، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/od48n
8. تعديل على قرار "تصريف 100 دولار" عند دخول سوريا.. ما الجديد؟، تلفزيون سوريا، 7 أبريل 2021، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/rRls5
9. التركاوي، خالد. أثر تطبيق قانون قيصر.. على المشهد الاقتصادي والمعيشي السّوري، جسور للدراسات، 26 نوفمبر 2020، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/oHoAy
10. تكاليف المعيشة تموز 2021: مليون وربع شهريًّا، قاسيون، 19 يوليو 2021، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/Th72f

11. الجُمْهورية العَرَبية السّورية، مُنَظَّمة العَمَل الدّولية، بَيانات العَمَل، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/wqQt0

12. الحاج صالح، رشيد. العشائر والثّورة السّورية، الأدوار والإمكانات. الجمعية السّورية للعلوم الاجتماعية، 14 نوفمبر 2019، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/c9wUm

13. الخبز.. سلسلة إجراءات وتخفيض دعم مستمر، قاسيون، 12 مايو 2021، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/PVcGr

14. الخالدي، سليمان، وآخرون. سوريا تصادق على خط ائتمان جديد بمليار دولار من إيران، وكالة رويترز، 8 يوليو 2015، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/M2WWA

15. رفول، رياض، وآخرون. تاريخ عقود الخدمة في سورية، كتاب غير منشور، 2014.

16. رمي الأطفال حديثي الولادة ظاهرة غريبة في سوريا، تلفزيون سوريا، 16 مارس 2019، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/YYw7k

17. دمشق تؤكّد أن شركة روسية ستستثمر مرفأ طرطوس لمدة 49 عامًا، فرانس 24، 25 أبريل 2019، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/cIOSm

18. سعيفان، سمير. دمار قطاع الطاقة في سوريا خلال الحرب، مركز حرمون للدّراسات المعاصرة، 29 يونيو 2021، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/Btuhy

19. سوغولوف، نيكيتا. الأهداف الطاقوية لروسيا في سوريا، معهد واشنطن للدّراسات، 30 أغسطس 2017، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/PrLzU

20. سوريا وبعد 9 سنوات من الحرب 585 ألف ضحية ومليونا جريح، صحيفة الشرق الأوسط، لندن، يناير 2020، العدد 15013.

21. سوريا.. المازوت "الحُرّ" عبر البطاقة الذكية بدءًا من الأسبوع القادم، تلفزيون سوريا، 22 يناير 2022، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/L1Eqi

22. سوريا بحاجة لاستيراد ما يصل إلى 200 ألف طن قمح كل شهر، رويترز، 18 أكتوبر، 2020، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/e1aZD

23. عامر رسلان، خارطة الموت في سوريا، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 12 ديسمبر / كانون الأول 2020.

24. عقد استثمار الأسمدة في سوريا من قبل الروس يبدأ حَيّز التّنفيذ، عنب بلدي، 26 فبراير 2019، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/KZcsG

25. عبدالله البشير، سورية التّاسعة عالميًّا والأولى عربيًّا بمُعدَّل الجريمة، صحيفة العربي، 9 يونيو 2021، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/g6JCs

26. "قانون البيوع العقارية" في سوريا: تشبيح ضريبي على أملاك المواطنين، جريدة السفير، العدد 460، 14 سبتمبر 2021، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/hK1vG

27. القطاع الصّحّي في سوريا، مركز دمشق للأبحاث والدراسات مداد، 18 مارس 2020، ص8.

28. نحو 200 ألف... ما مصير المختفين قسريًا في سوريا؟. قناة الحُرّة، 30 أغسطس 2019.

29. النّظام السّوري يطرح جواز سفر للمستعجل بثمانية أضعاف رسوم جواز السَّفر العادي، العربي الجديد، 24 نوفمبر 2021، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/LrkMk

30. النّظام يقر البدل الدّاخلي للخدمة العسكرية، ويُقلّص مدّة سنوات الخارج، السّورية نت، 8 نوفمبر 2020، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/1UuBo

31. وفاة طالبة جامعية في "القرداحة" بسبب البرد الشَّديد، صحيفة جسر، 25 يناير 2022، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/w4oLB

32. المجموعة الإحصائية السّورية وبيانات الجمارك السّورية.

33. 80 حالة انتحار في سوريا منذ بداية عام 2021، موقع روزنا، 23 يونيو 2021، مُتاح على الرّابط: https://cutt.us/my9jF

المصادر الأجنبية

1. Comparative overview, Socio-economic and poverty comparison, Humanitarian Needs Assessment Programme (HNAP) Syria, 2021.

2. "Physicians for Human Rights. Syria's neighbors must let doctors practice", Physicians for Human Rights (PHR), 2 February 2016.